على حده قد يتفسر ويتفدد النوع الخامس
عقد النكاح لخبر مسلم مرفوعا لا ينكح المحرم ولا ينكح
بفتح الميم في الاولى وضمها في الثانية وكسر الكاف
فيهما فيحرم عليه المحرم ان يزوج او يتزوج +
وكما لمحرم وكيله وان كان الاحرام فاسدا وتزوج
نواب الامام والحاكم الشرعي اذ الكل منهم
حلالا ومستنيبه محرم لعموم ولايته وبذلك فارق
الوكلا وكنكاحه امة لعبده او موليه في النكاح
فلا يصح فيما يظهر ولا تنتقل الولاية بسبب
الاحرام الى الابعد بل يزوج السلطان فالقاضي
ولو وكل حلال حلالا في التزويج فاحرم احد
هما او المراة زوج بعد التحليل بالولاية الـ
السابقة ولو وكل حلال محرما ليوكل حلالا عن
نفسه او محرم حلالا ليزوجه اذا حل او اطلق
جاز ويجب ان تزف المحرمة الحلال وعكسه فهم
لا يبعد كراهة ذلك كالخطبة بل اولى وكل نكاح
كان الولي فيه محرما او الزوج او الزوجة فهو باطل
لوجود مانعه من الاحرام ويجب الرجعة في الاحرام
على الاصح لانها استدامة نكاح لا ابتداوه لكن
يكره لما فيها من الترفه ويجب ان يكون المحرم
شاهدا في نكاح الحلال على الاصح لتوجه النهي الى
العاقد والمعقود عليه حال الاحرام دون غيرهما
وتكره تثنية خطبة المراة بكسر المعجمة اي طلب
نكاحها

نكاحها في الاحرام تباعدا عن الرفاهية بقدر الامكان
ولا تحرم لانها ليست من مقدمات الجماع النوع
السادس من المحرمات الجماع بايلاج الحشفة
او قدرها من فاقدها فرجا ومقدماته قال تعالى
فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج وتقدم
حديث من حج هذا البيت فلم يرفث ولم يفسق
خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه فيحرم على
المحرم الوطء سواء اتم الايلاج للحشفة ام لا في القبل
والدبر من كل حيوان ادمي او غيره حائل او غيره وان
لم ينزل ومحله في الواضحين اما المشكل فلا لما
حتمال الزيادة نعم ان اولج في دبر رجل
واولج الرجل في قبله فسد حجهما وعليهما القضا
ويأتي في ايلاج كل من الخنثيين في الاخر ما
ذكروه في الغسل فمن لزمه فسد حجه ومن لا
فلا اما بالنسبة للتحريم فكله حرام من
الواضح وغيره لانه من غيره مباشرة بشهوة
وتحرم المباشرة اي الصاق البشرة وهو ظاهر
الجلد بالبشرة فيما دون الفرج من بقية البدن
بشهوة في محل الحال اي ملابسة بها وفي المصباح
الشهوة اشتياق النفس الى الشيء والجمع شهوات ويلي شهي كذليذ وزنا ومعنى
لمفاخذة والقبلة من غير حائل واللمس لبشرة المراة
بلا ليه من غيره وتقييده بالمباشرة يوهم انه

شهوة